

## المرزوق ترأس الاجتماع الحادي والثلاثين لترشيح استهلاك الطاقة

6



## أكد الوسط أن العبرة بالكيف والتطبيق بجانب الكم

# الشاهين الأول برلمانيا على الدائرة الأولى وعلى النواب الشباب

## المركز المتقدم نتاج عمل جماعي ومشارك

ربيع سكر

الدراسة الإحصائية التي قامت بها «الوسط» بالاستعانة بالأرقام المنشورة من الأمانة العامة في مجلس الأمة، أظهرت أن النائب أسامة الشاهين احتل المركز الثالث على مستوى جميع النواب في تقديم الأعمال البرلمانية من أسئلة برلمانية

واقترحات بقوانين واقتراحات برغبة وطلبات المناقشة التي جانب عضوية اللجان.

كما حل الشاهين في المركز الأول على صعيد نواب دائرته الأولى وأيضا الأول على صعيد النواب الشباب في مجلس الأمة الحالي.

وفي تصريح خاص لـ «الوسط» أوضح النائب أسامة الشاهين أن المركز المتقدم المتحقق - الأول على مستوى الدائرة الثالث على مستوى نواب المجلس - هو نتاج عمل جماعي ما بين النائب وكافة فريق العمل التشريعي بمكتبه، كما أنه نتاج عمل مشترك مع المواطنين

والمواطنات الفضلاء الذين يشاركونا الرؤى والملاحظات والمقترحات باستمرار. وأضاف الشاهين أنه بجانب أهمية الأرقام والإحصائيات، فإن العبرة الأهم بالكيف والتطبيق الحكومي لها بجانب دلالات الكم، فال مواطن يريد الأثر العملي الملموس عليه.



أسامة الشاهين



مؤسسة التأمينات الاجتماعية

وفق نتائج حسابها الختامي للسنة المالية 2016-2017

## أرباح «التأمينات» أكثر من ملياري دينار

إيرادات المؤسسة نحو 4 مليارات و737 مليون دينار والمصروفات ملياران و711 مليون دينار

إضافة أرباح المؤسسة إلى احتياطات الصناديق طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية

ربيع سكر

بلغت إيرادات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2016-2017 نحو 4 مليارات و737 مليون دينار فيما بلغت المصروفات مليارين و711 مليون دينار، وبذلك حققت المؤسسة أرباحا بلغت مليارين و26 مليون دينار، بزيادة نحو

200 مليون عن المقدر، وبتزايد مليار ونصف المليار دينار تقريبا عن أرباح المؤسسة في السنة المالية قبل الماضية والبالغة 655 مليون دينار، وسيتم إضافة أرباح المؤسسة إلى احتياطات الصناديق طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية. وكشف مشروع قانون الحساب الختامي

للمؤسسة الذي حصلت عليه «الوسط» عن أن الإيرادات التي بلغت نحو 4 مليارات و737 مليون دينار، منها مليارين و125 مليون دينار قيمة إيرادات صندوق الضامن للباب الثالث 58 مليوناً وإيرادات صندوق الضامن للباب الخامس و764 مليوناً إيرادات صندوق العسكريين ونحو

مليار دينار قيمة إيرادات صندوق التأمين التكميلي و435 مليوناً إيرادات صندوق زيادة المعاشات التقاعدية و20 مليوناً إيرادات صندوق التأمين ضد البطالة و374 مليوناً دينار بينما المرتبات والمكافآت وما في حكمها بلغت 38 مليوناً والمصروفات العامة 40 مليون دينار.

وأشار المشروع إلى أن المصروفات

## لسمو الرئيس ووزير الإعلام والإسكان

# 4 استجابات.. الحصاد الرقابي لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر

استجواب الرئيس انتهى بتشكيل لجنة لدراسة محاورهما

استجواب العمود انتهى باستقالته واستجواب الإسكان انتهى بالنقاش

7 نواب قدموا الاستجابات الأربعة وشارك الموزري في ثلاثة والطببائي في اثنين

وفق تقرير للصحافة البرلمانية وموقع مجلس الأمة الرسمي تعيد «الوسط» نشره، شهد دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر تقديم 4 استجابات منها استجوابان إلى سمو رئيس الوزراء انتهى بتشكيل لجنة لدراسة محاورهما واستجواب لوزير الإعلام والشباب السابق الشيخ سلمان الحمود الذي استقال بعد تقديم طلب بطرح الثقة، وآخر لوزير الإسكان والدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل انتهى اكتفاءً بالمناقشة.

ويشارك في تقديم الاستجابات الأربعة 6 نواب هم د. وليد الطيببائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب الباطين وشعيب الموزيري ومحمد براك المطير ورياض العدساني مع ملاحظة أن الموزيري شارك في ثلاثة استجابات والطببائي في استجوابين.

ويلاحظ أن مرزوق الخليفة شارك في تقديم استجواب وقبل المناقشة قضت المحكمة الدستورية ببطالان عضويته فسقط اسمه من الاستجواب وحل محله النائب شعيب الموزيري.

استجواب الحمود: في جلسة 31 يناير 2017 ناقش المجلس الاستجواب المقدم من النواب وليد الطيببائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب الباطين والي وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب السابق الشيخ سلمان الحمود متضمنا 4 محاور كالآتي:

الاول: إيقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت.  
الثاني: التفريط بالأموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنفيح بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لأوجه الصرف للام العام في وزارة الشباب والهيات التابعة له.

الثالث: التجاوزات المالية والإدارية التي وقعت تحت مسؤولية الوزير المستجوب في وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتي ما زالت قائمة ومستمرة حتى الآن من دون اتخاذ أي إجراء بحقها أو إعادة الأموال العامة التي تم الاعتداء عليها.  
المحور الرابع: تجاوز الوزير المستجوب



شعيب الموزيري



محمد المطير



الحميدي السبيعي



عبد الوهاب الباطين

على حرية الصحافة وملاحقة المخردين والناشرين من خلال السعي لإصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر. وتحدث النائبان على الدقباسي وصالح عاشور مؤيدين للاستجواب، فيما تحدث النائبان د. خليل عبد الله واحمد الفضل معارضين.

ويعد الانتهاء من المناقشة قدم 10 نواب طلبا بطرح الثقة في الوزير الحمود هم ناصر السويط وشعيب الموزيري وخالد العتيبي ومبارك الجحرف وعبد الله فهاد ومرزوق الخليفة وعبد الكريم الكندري ونائب المرادس ووليد الطيببائي ومحمد المطير، وقبل جلسة مناقشة طلب طرح الثقة بيوم واحد قدم الوزير استقالته بتاريخ 7 فبراير 2017.

استجوابان لرئيس الوزراء  
قدم بعض النواب استجابات إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك: 1. الاستجواب الأول لرئيس مجلس الوزراء قدمه النواب د. وليد الطيببائي ومحمد المطير وشعيب الموزيري وتضمن 5 محاور كالآتي:

• الأول: مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة فيما مارسه الحكومة بانتقائية أو انتقائية أو بدوافع سياسية في تأويل القانون وفي تطبيقه وذلك بما أصدرته من مراسيم أو قرارات بسحب أو إسقاط أو إفقاد الجنسية الكويتية عن بعض حاملها.

• الثاني: مخالفة المعاهدات والموافيق الدولية وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقائية أو بدوافع سياسية في إصدارها لتشريعات مخالفة لتنفيذ التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.  
• الثالث: تفشي الفساد وتراجع وتريب دولة الكويت عشرين مركزا في السنة الأخيرة فقط والإصرار على تعيين شخصيات فقدت شرط الكفاءة والأهلية وبعضهم سقط سياسيا لشغل المناصب المهمة والإستراتيجية في الدولة إضافة إلى تنحية الكفاءات المؤهلة ذوي الخبرة في مجالها التي أثبتت جدارتها في أداء أعمالها.  
• الرابع: برنامج عمل الحكومة.  
• الخامس: زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة

ونظر المجلس الاستجواب في جلسة سرية بتاريخ 10 مايو 2017 انتهى الاستجواب بالمناقشة وتشكيل لجنة ثلاثية من الأعضاء د. جمعان الحريش، ود. عودة الرويعي، وراكان النصف لدراسة محاور الاستجواب وتقديم تقرير إلى المجلس بشأنها.

2. الاستجواب الثاني لرئيس الوزراء قدمه النائبان رياض العدساني وشعيب الموزيري وتضمن مقدمة ومحورا واحدا حول المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والفنية والإنشائية واستمرار عدم معالجتها بسبب الإهمال وضعف المتابعة وفقدان التنسيق وربط الأعمال.  
وانتهى الاستجواب بالمناقشة في جلسة سرية وإحالاته إلى اللجنة النيابية الثلاثية المشكلة بعد الاستجواب الأول لدراسة وتقديم تقرير إلى المجلس بشأنه.  
استجواب وزير الإسكان والخدمات: ناقش المجلس في جلسة علنية بتاريخ 10 مايو التي امتدت إلى اليوم التالي الاستجواب المقدم من النائب شعيب الموزيري إلى وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل والمتضمن 4 محاور هي:

• الأول: محاباة الوزير المستجوب للشركات الرئيسة ومقاولي الباطن المنفذين للبيوت الحكومية في مناطق شمال غرب الصليبيخات وجابر الأحمد وصباح الأحمد.  
• الثاني: مخالفة الوزير المستجوب لقانون 47 لسنة 1993 والقانون رقم 50 لسنة 2010 بتعديل بعض احكام القانون رقم 44 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

• الثالث: قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتغيير متطلبات العقد الخاص بمشروع شمال المطاع إلى جنوب المطاع.  
• الرابع: تضليل الوزير المستجوب للنواب فيما طرحه من معلومات في جلسة مناقشة القضية الاسكانية المنعقدة بتاريخ 26 ابريل 2017 وتناقضها مع روده عن الاسئلة التي وجهت له منهن.  
وقد تحدث مؤيدا للاستجواب النائبان علي الدقباسي وعبد الله فهاد، فيما تحدث معارضاً النائبان راكان النصف ود. عودة الرويعي، وانتهى الاستجواب بتجديد الثقة في وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل.

## تخليداً للذكرى المربيين الفاضلين الراحلين وليد الطيببائي يقترح إطلاق اسمي العلي والكندري على مدرستين



د. وليد الطيببائي

تقدم النائب الدكتور وليد الطيببائي باقتراح برغبة بإطلاق اسمي الاستاذين الفاضلين الدكتور وليد محمد العلي والدكتور سالم حسن الكندري رحمهما الله على مدرستين من مدارس دولة الكويت تخليداً للذكرى هذين المربين الفاضلين.

وقال الطيببائي في اقتراحه: تقديراً للدور التربوية الكبيرة التي قام بها استاذنا العقيدة بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية جامعة الكويت ولما لهما من سمعة طيبة تركا اثرها بشكل كبير على اجيال من الطلبة الذين تخرجوا على يديهما ولأجل تخليد ذكرهما العطرة.

فأني أتقدم بالاقترح الآتي: إطلاق اسمي الاستاذين الفاضلين الدكتور وليد محمد العلي والدكتور سالم حسن الكندري رحمهما الله على مدرستين من مدارس دولة الكويت تخليداً للذكرى هذين المربين الفاضلين.

اعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح

## العتيبي يشيد بتحقيق «الداخلية» في قضية تطوير مدرعات الأمن الخاص

وصف النائب خالد العتيبي الاجراء المتخذ من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بفتح تحقيقا في قضية تعاقد إدارة الأمن الخاص مع إحدى الشركات المحلية لتطوير وصيانة عدد من المدرعات التابعة لها بعد ثلاثة أيام من توجيه أسئلة نيابية في هذه القضية بالخطوة الصحيحة مطالبا كافة الوزراء بضرورة التجاوب مع النواب واستلتمهم النيابية والملاحظات المتعلقة بالفساد وشبهات التنفيع.

وزاد العتيبي أن استدعاء الجراح لقيادات في الداخلية والتحقيق معهم وسماع إفادات آخرين وانتظار تقرير مفصل يؤكد نفسه الإصلاحي وتعاونه وبدل حرصه على محاربة الفساد داخل الوزارة، مطالبا معاقبة من يثبت تورطه في هذه الصفة المشبوهة، وإحالة المتجاوزين على المال العام إلى النيابة العامة ومن ثم إلى القضاء للفصل في أمرهم. واختتم العتيبي قائلا ستتابع القضية حتى النهاية وهذا التحرك للدفاع عن الاموال العامة يأتي من منطلق دورنا الرقابي الذي نمارسه، ولن نتهاون في هذا الملف وسننتظر اجابات الوزراء الذين وجهت لهم أسئلة نيابية الفترة الماضية حول العديد من المخالفات المالية والإدارية لمعرفة مدى تعاونه معنا في هذا الملف ولتحديد الخطوة الرقابية القادمة تجاه تلك المخالفات.

دعا إلى إعادة العمل باللائحة السابقة بعد  
تردي العلاج المقدم محليا

## العرييد للحربي: الجلطات والعلاج الطبيعي والعقم يجب أن تعالج خارج الكويت

دعا النائب فراج زين العرييد وزير الصحة د.جمال الحربي إلى ضرورة تعديل لائحة العلاج بالخارج التي تم إقرارها في عهده، وذلك لابتعاث جميع الحالات المرضية «المستحقة» التي كان يتم إرسالها في السابق. وقال إن اللائحة الجديدة لم تشمل الحالات التي لا يوجد لها علاج شاف في داخل الكويت مثل حالات العقم الصعبة، والعلاج الطبيعي لبعض الأمراض المتعلقة بالجهاز العصبي وأثار الجلطات والكسور الشديدة.

وأشار العرييد إلى تردي وضع العلاج الطبيعي بالكويت تاهيك عن المواعيد الطويلة التي يصل بعضها إلى أشهر، وهناك بعض الحالات التي تحتاج إلى إعادة تأهيل بالعلاج الطبيعي خصوصا حالات الأطفال وبعض الحوادث، الطبيعي» بالخارج لكلك الحالات قرر غير مدر وس لاسيما وإن الخدمات المقدمة بالكويت لم تشهد تحسنا أو تتطور كما هو حال المصحات العلاجية في الدول المتقدمة طبيا.

وأردف العرييد بأنه لا توجد كلفة مالية عالية يمكن أن ترهق ميزانية وزارة الصحة حتى يتم إلغاء هذا النوع من العلاج في اللائحة القائمة. وأكد أن علاج المواطن الكويتي بالخارج هو حق دستوري وقانوني طالما أنه لا يوجد لحالته المرضية الحرجة علاج بداخل الكويت، مؤكدا أنه بات من الحتمي وقف ما يتعرض له المرضى الكويتيون من تعسف داخل اللجان الطبية للعلاج بالخارج، والغاء القرارات التي تحرم المواطنين من حقهم في تلقي العلاج المناسب، حينما فقدوا الأمل بالعلاج في داخل البلاد. وشدد العرييد على ضرورة إعادة لائحة العلاج بالخارج كما كانت عليه بالسابق، مبينا أن اللائحة الحالية ظلمت المراق الطبي للمريض وكذلك المراق الثاني الذي يحصل على تذكرة سفر فقط، وهو بحاجة ماسة لمراقبة المراق أو المرأة ويعلم الوزير إن ذلك سيكون مرهقا للمريض ومراقفه الثاني «بلا مخلصات».